

القاهرة: مدينتي وثورتنا (٩)

الموجة الأولى  
انقطاع مؤقت

أكتوبر ٢٠١١

بلغنا للتو أن علاء عبد الفتاح - ابن اختي ليلي وزوجها أحمد سيف، وشقيق منى وسناء - بلغنا أنهم استدعوه إلى النيابة العسكرية ليواجه اتهامات بـ"التحريض" و"التمهير". علاء عنده ٢٩ سنة، مهندس معلومات وناشط ومدون. كان يعيش، هو وزوجته/زميلته، منال بهي الدين حسن، في الخارج مثل الكثير من شبابنا، مثل أولادي. شباب يعيشون ويعملون بالخارج فقاموا وتركوا حياتهم بما فيها وعادوا إلى الديار ليضعوا أنفسهم في خدمة مصر والثورة. وحين خلع الشعب مبارك تفاعل علاء ومنال خيراً وقررا أن العالم الآن يمكن للإنسان أن ينشئ فيه أسرة جديدة، ولذا فأسرتنا الآن تترقب مولد الطفل الأول من جيل جديد لها، سيأتي، بمشيئة الله، في ٢٤ نوفمبر. علاء في مؤتمر لمبرمجي المصادر المفتوحة في سان فرانسيسكو، ومنال تسلمت استدعائه للمثول أمام النائب العسكري صباح اليوم وهي مشغولة بالدهانات والمفروشات تعمل على تجهيز غرفة المولود المرتقب. هذا ما أجدني مشغولة به حين أجلس للكتابة اليوم.

أسرتي تلعب لعبة الكراسي الموسيقية بمساكنها فأجد نفسى الآن - وبعد أربعة تنقلات في ثلاثين عاماً - أقيم في شقة الزمالك حيث نشأت. حين أرفع عيني من المكتب - مكتب أمي، والكارت الخاص بها يرقد هنا تحت الزجاج بجانب يدي اليمنى - حين أرفع عيني أرى المشهد الذي ألفته وأنا أذاكر لامتحانات الجامعة ومن قبلها لامتحانات الثانوية العامة. المشهد لم يتغير إلا بإضافة كوبري ١٥ مايو على بعد نحو مائة متر إلى يساري يجري فوق شارع ٢٦ يوليو. وفي شارع ٢٦ يوليو، وأمام نادى الضباط، في عام ٧٦، والقوات المسلحة تستعد للحرب التي سوف نهزم فيها، توقفت مدرعة جيش فجأة أمام سيارة خالي الستروين الصغيرة بينما استمرت مدرعة ثانية، وراءه، في اندفاعها - أشرد في الشباك وأنا أتأمل في المدني والميري وكيف أن خالي كان ابن وحيد ولذا لم يجند ومع ذلك فهو فقد إحدى عينيه وأحد ذراعيه وحياته المهنية للميري، وفي النهاية، وبعد ثمانية وعشرين عاماً من الحادث، كان ما قتله عدوى دخلت إلى المخ من شرخ في الجمجمة أصيب به وقتها. أفكر في سالي، صديقتي الأقرب، وكيف حكّت لي - في هذه الغرفة بعد تعارفنا في يومنا الأول في جامعة القاهرة - عن خطيبها، ابن خالها، الضابط المجند، وكيف أسره الإسرائيليون في سيناء في الحرب ولم يعد ابداً.

أفكر في المدني والميري وكيف أننا في هذا العام وفي أيام الثورة، في ٢٨ يناير، بدأ جيشنا يحتجز المدنيين ويضربهم ويقدمهم للمحاكمات العسكرية. واليوم، في أكتوبر ٢٠١١، لنا ستة آلاف ومائتان وخمسة وثلاثين شاباً يقضون أحكاماً عسكرية. وهناك ألف ومائتان وخمسة وعشرين آخرون عليهم أحكام مع وقف التنفيذ. احتجزت القوات المسلحة البعض هنا والبعض هناك في كل حدث من الأحداث التي نعلم بها مسيرتنا منذ فبراير، والمنتوية، إلى الآن، إلى أحداث السفارة الإسرائيلية في ٩ سبتمبر وأحداث ماسبيرو في ٩ أكتوبر.

في ١١ فبراير بدونا وكأننا خرجنا إلى ساحة رحبة وطريق واضح، وأننا سنتقدم سريعاً نحو أهداف الثورة. الآن، وبعد ثمانية أشهر، يبدو المشهد أكثر تعقيداً والتباساً. أحاول أن أصفه فتتزاخم الكليشيهات الدرامية الرنانة إلى ذهني: "قوى الظلام"، "الحرب ضد الإنسانية" .. لكن الكليشيه في كثير من الأحيان يصف الحقيقة. حين هددنا حسنى مبارك بـ "إما أنا، أو الفوضى" لم يكن يقصد أن هذا هو المسار الطبيعي للأمر، كان يقصد أنه، إن لم نختره، سيخلق الفوضى ويطلقها في أرجاء البلاد. مبارك وأسرتة كانوا الواجهة، كانوا اللعبة المغلفة التي تضم وتؤطر وترعى قوى الظلام وتوظفها من خلال حزيه وجهاز أمنه وحكومته والنخبة الفاسدة التي قبضت على الغالبية العظمى من المواقع القيادية في البلاد. في يناير كسرنا الواجهة واللعبة فهبّ الظلام إلينا مذعوراً هائجاً غير مقنن، يجوب الطرقات ملتاغاً ويرتطم بالجدران، يتلوى ليفوت في الشقوق الضيقة، يحاول أن يمسك بنا، أن يلف نفسه حولنا، أن يغمينا ويكبلنا ويغيبنا مرة أخرى عن أنفسنا.

فى ١١ فبراير أصبح المجلس العسكرى هو الرئيس الفعلى للبلاد وأبقى على الوزارة التى عينها الرئيس المخلوع برئاسة الفريق أحمد شفيق. قامت المظاهرات تطالب باستقالة هذه الحكومة وفى ٢٦ فبراير هاجم البوليس الحربى المتظاهرين فى التحرير. فى هذه المرة اعتذرت القوات المسلحة، وقالت قولاً صار شهيراً: ”رصيدنا عندكم يسمح ..“، وقامت بتعيين الدكتور عصام شرف - وكان بالفعل مرشح الميدان - رئيساً للوزارة. لكن القوات كانت قد احتجرت عدداً من الشباب وضعتهم فى السجون العسكرية فأرست نمط تعاملها مع الثورة. عرقل المجلس العسكرى كل خطوة و كل إجراء كنا نتوقع أن يتم بشكل طبيعى بعد نجاح الثورة وخلع رأس النظام. أى إجراء ثورى وأى خطوة على طريقها انتزعناها منهم بالاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات، وكل موجة من هذه الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات كانت تلقى منهم عقاباً أشرس مما سبقه. وكان من نتائج (وفى الأغلب من أهداف) هذا الإيقاع المتباطئ تمكين بقايا أو ”فلول“ النظام من أن يستفيقوا من صدمتهم ويجمعوا أنفسهم وينظموا أمورهم. أبناء مبارك فى السجن، نعم، لكنهم يمتلكون الأموال والهواتف وشبكات المعارف. زكريا عزمي، مدير شؤون الرئاسة، عاش حياة طبيعية بعد سقوط رئيسه وظل يذهب إلى مكتبه يومياً لمدة شهرين قبل أن يقبض عليه. عمر سليمان، رئيس المخابرات المزمع والذي عينه مبارك نائباً له فى اللحظات الأخيرة، لازال حراً طليقاً بل ويقترحه المجلس العسكرى بين الحين والحين كمرشح محتمل للرئاسة. إن كانوا يحاكمون عشرين من رجال المال والسياسة فى تهمة الفساد فهناك مائة غيرهم لم تقربهم المحاكم. النظام منزوع الرأس لكنه لازال قوياً، يحارب من أجل البقاء، ويحاول استنماء رأس جديدة.

كانت أسلحته دائماً هى المال والإكراه. للإكراه كان يستعمل مليون وخمسمائة ألف فرد فى منظومة الأمن، إضافة إلى نحو خمسمائة ألف أخرى من البلطجية. وزير الداخلية، حبيب العادلى، تم القبض عليه فى فبراير، لكن المجلس العسكرى لم يسمح لأحد حتى اليوم بفحص أو عقاب أو البدء فى إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية. البلاد تفور برجال الشرطة المسلحين الغاضبين، وبالبلطجية، والكل محتاج للمال ومستعد لأن يُستعمل. والنظام لازال ثرياً والتحالف القديم بين النظام والمؤسسة الأمنية لازال قوياً.

نلجأ، نحن المواطنون، إلى العمل الناشط المباشر وإلى المحاكم. يقيم المواطنون دعاوى لوضع الحواجز بين النظام وأمواله، قضايا ضد أفراد وضد شركات وضد صفقات. يقترح المواطنون مسارات ومشروعات لتشغيل الشباب، للتعليم، للزراعة، للداخلية. منذ أيام نشر مجموعة من المهنيين مشروعاً مفصلاً لإعادة هيكلة وزارة الداخلية. وهناك مواطنون آخرون يقاضون الوزارة بتهمة الترويع والتعذيب. أما الشباب فمن وقت لآخر يحاصرونها ويرشون جرافيتى لصور الشهداء على جدرانها. وفى هذه الأثناء يعانى الوطن من فراغ أمنى ونسمع بأعداد من رجال جهاز الشرطة يعملون مع بلطجيتهم فى محاولات دائمة لإطلاق الفوضى وزعزعة أى استقرار.

حين وعد المجلس العسكرى بحماية الثورة تصورنا أن هذا يعنى حماية الثورة من أعدائها المعلنين: الداخلية، وبقايا النظام القديم، والمؤامرات الخارجية من حكومات تريد بنا شرا. كنا نقول أننا لا نريد هدم الدولة بل نريد استردادها للشعب، وتصورنا أنهم سوف يحمون الدولة ونحن، الشعب، نمر فى إجراءات انتخاب البرلمان والرئيس الذين سيسلم لهم المجلس العسكرى السلطة.

افترضنا أن المجلس العسكرى سوف يريد ضمانات، سيريد ضماناً بأن أعضائه لن يحاكموا بتهمة الفساد، وربما أيضاً يريد ضماناً حول موقع القوات المسلحة فى مستقبل البلاد. وكان الكل على استعداد لمناقشة هذه الضمانات، لكننا وجدنا أن سياسة المجلس العسكرى هى شن حرب استنزاف ضد الثورة والثوار.

أنت يا قارئ في موقع أفضل للإجابة على هذا السؤال عني. من موقعنا الآن، ونحن نحاول أن نفهم إلى أين يقودنا، نرجح أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يريد للنظام القديم أن يستمر ولكن مع بعض التغييرات السطحية وربما وجوه جديدة. والمجلس يفضل ألا يضطر إلى إعلان حكم عسكري صريح لتحقيق هذا الاستمرار ولذا أتصور أنه سيسمح لانتخابات مجلس الشعب أن تتم لكنه سيعمل - ويعمل منذ فترة - على ترتيب ألا تفرز الانتخابات برلمانا ثوريا، ثم سيصر على أن يكتب الدستور قبل أن ننتخب رئيس الجمهورية. سيظل المجلس العسكري رئيسا للبلاد، وسيصدر أي تحركات أو محاولات لتغيير النظام بالفعل أو للاتجاه نحو تحقيق أي من أهداف الثورة. ونتصور أيضاً أن المجلس سيتدخل بقوة في كتابة الدستور - ربما لإعطاء القوات المسلحة دورا دستوريا في حماية ما سيسمونه مدنية الدولة.

هذه مجرد محاولات للفهم.

المفروض أننا نتحرك الآن نحو انتخابات مجلس الشعب في ٢٨ نوفمبر، لكن المجلس العسكري يتحدث عن مرور ثمانية عشر شهرا قبل أن يسلم السلطة لرئيس مدني، والقوى السياسية كلها ( فيما عدا الفلول) تصر أن ستة أشهر هي أقصى مدة ستسمح بها قبل تسليم السلطة. بدأت تظهر في الجرائد الحكومية إعلانات مدفوعة الأجر من نواب برلمانيين من بقايا النظام يدعون المجلس العسكري لإعلان الأحكام العسكرية.

يعيد علينا الجنرالات ورؤيسهم المشير طنطاوي المرة تلو المرة أنهم اتخذوا قراراً أيام الثورة بألا يطلقوا علينا النار. لكن المشير طنطاوي شهد في المحكمة أن مبارك لم يعطه أمراً مباشراً بإطلاق الرصاص. هناك معلومات بأن القوات المسلحة أجرت استطلاعاً بين صفوفها في الأيام المبكرة للثورة فعرفت أن أغلبية الضباط يميلون إلى عصيان الأمر بإطلاق النار على الشعب، ونعلم أيضاً أن القوات المسلحة كانت رافضة تماما لخطة توريث رئاسة مصر إلى جمال مبارك.

يبدو إذاً أن أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة تناقشوا فيما بينهم، سواء بإيعاز من الرئاسة أم لا، في إطلاق النار على المتظاهرين وقرروا ألا يفعلوا لأنهم خافوا أن يعصاهم الجيش. والثورة، على كل حال، كانت وسيلة للتخلص من جمال مبارك. لم تسعدهم رؤية حسني مبارك نفسه يسقط، لكنهم اجتهدوا فجعلوا سقوطه من أرق ما يمكن وكانوا في هذه الأثناء يدرّبون ضباطهم وجنودهم على تقبل فكرة إيذاء الشعب.

قصتنا، منذ تقدّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة - ودباباته ومدركاته في الشوارع - ووعدهم بأن يحمي الثورة، هي قصة المجلس يُفخّم "ثورة ٢٥ يناير المجيدة" ويطري عليها بينما يصد ويعرقل ويؤجل أي مظهر عملي لها وأي خطوة ممكنة في اتجاه أهدافها. هي قصة المجلس يحاول فرض السيطرة مرة أخرى على المساحات التي حررها الشعب، وهي قصة الشعب ينقل ثورته إلى حياته اليومية: تشكيل النقابات الحرة في المصانع والمستشفيات، الإضرابات من أجل الانتخابات وطلباً للموازانات الشفافة في الجامعات وفي الموانئ وفي البنوك وفي المحاكم وفي المدارس. الثورة لم تستطع أن تقيم حكومة لها تضع خطاً تشمل الشعب كله، فمضى الشعب - كل في مجاله - يحاول أن يحقق جانباً من الثورة - والمجلس العسكري يقف في طريقه. الأحكام القضائية بإعادة أصول البلاد المنهوبة توضع جانبا، رجال الدولة الذين يصلون إلى اتفاقات عادلة مع العمال المضربين يعفون من مناصبهم، القانون الذي يمنع بقايا النظام القديم من المشاركة في الحياة السياسية لمدة خمسة سنوات يعطل إصداره، وغيرها وغيرها وغيرها ...

ولذا فقصتنا من ١٢ فبراير إلى اليوم هي قصة مواجهات متصاعدة بين الثوار والمجلس العسكري، وبدلاً من هتاف "الشعب، الجيش، إيد واحدة" صرنا نهتف "يسقط يسقط حكم العسكر".